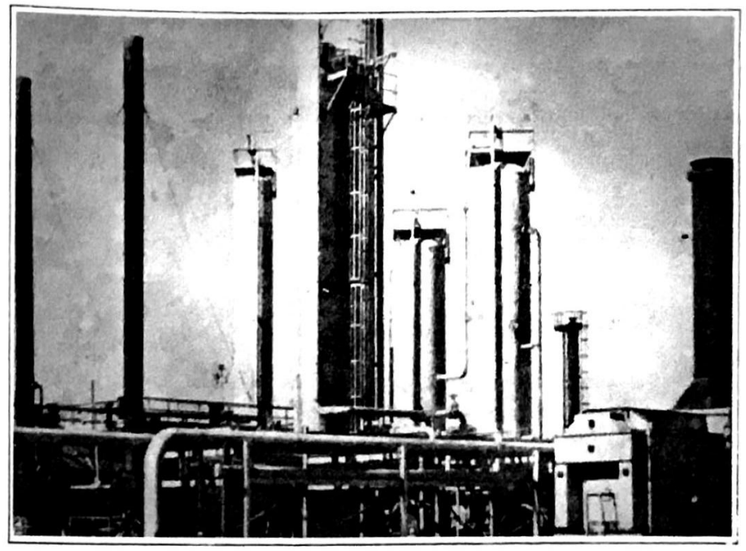

الكويت على مفترق الطرق

التجمع الديمقراطي الكويتي:
مطلوب دور اكثر فاعلية
وحسم قيادة الجماهير مسألة جوهرية

الاطاحة بحكم الشاه تركت بصماتها على ساحة الكويت . اصبحت في بحر الاسابيع القائمة محط انظار المحللين السياسيين وملاحقة الصحفيين والمتتبعين للاحداث حيث بدات خيوط الشد والجذب تتحرك بين السلطة والشارع الجماهيري الكويتيين . وتتخذ الاحداث يوما بعد يوم طابع التفجر والتحريض النضالي ضد الامبريالية الامريكية خصوصا وضد الاستعمار الغربي بشكل عام . وعلى الرغم من الغطاء الطائفي الذي روجت له وسائل الاعلام على انه المحرك الرئيسي للاحداث وبالتالي محاولة التحذير من ظلامية المستقبل باعتبار ان (الحريق يبدا ، دائما ، صغيرا ، واذا ترك فلسوف يلتهم كل شيء) على حد التعبير الذي تصدر صحيفة الرأي العام الكويتية ، وفي الحقيقة ان المتتبع للاحداث طيلة السنوات الماضية (منذ حل البرلمان الكويتي في ٢٩ آب ١٩٧٦ ومطاردة العناصر الديمقراطية واغلاق الصحف) يدرك ان العامل القومي والاجتماعي هما جذر الازمة ومسبباتها المعقلة المباشرة وغير المباشرة .

اذ ان الجبهة الاستعمارية الجديدة الممثلة بالردة التي قادها نظام السادات ومحاولة تصفية القضية العربية المركزية – فلسطين – عبر مؤامرة كامب ديفيد التي تسرعت بتمزيق الامة العربية عبر نزاعات طائفية وحماية انظمة ايلة للسقوط (السودان . عمان . المغرب) بواسطة الجيش المصري. والتهديدات الوقحة التي تطلقها السي. اي. اي حول تأسيس فرق لاحتلال منابع النفط في الخليج العربي من جهة وملاحقة العناصر الديمقراطية ولجم افواهها ومصادرة الحريات الصحافية النسبية والتفاوت الصارخ بين مدخولات افراد الشعب الكويتي واستحواذ عائلة – قبيلة – الصباح الحاكمة والمقربين منها على الجزء الاكبر من ايرادات النفط وفتح اسواق الكويت على مصراعيها أمام المنتجات الغربية (على الاخص الاستهلاكية والترفيهية) من جهة اخرى هي العوامل الرئيسية والحاسمة التي حركت تلك الجماهير على تصعيد نضالها وبمختلف الاشكال (سري وعلني) من أجل تكريس الديمقراطية وعودة الحياة النيابية والعدالة الاجتماعية (من خلال برنامج اجتماعي وسياسي واضح) وضمان كرامة الفرد الكويتي والافراد المقيمين من خلال التطبيق الفعلي للقانون على كافة ابناء الشعب دون تمييز وضمان حرية المواطن وحقوقه اتجاه اجهزة السلطة القمعية ...

ان الواقع الاجتماعي الذي يعيشه العمال والفئات الفقيرة ومدى الغبن الذي يلحقها يوميا هو الدافع الفعلي لهذه التحركات اذ ان النظرة الاولية للتركيبة الطبقية والاجتماعية للمجتمع الكويتي تريتا كم هو البون الشاسع بين مداخيل الافراد الذين ينتمون للفئات الفقيرة وبين المستحوذين على السلطة والتجارة في الكويت : ان القبيلة الحاكمة تستحوذ على ما يقارب من ١٠ ٪ من المخصصات العامة لميزانية الدولة اضافة الى مصادر مالية اخرى . أما التجار : الفئة التي تسيطر على أكثر من اربعة أخماس التجارة في الوقت الذي لا يتجاوز عددها ٥ ٪ وغالبا ما ينتمون للقبيلة الحاكمة وبعض الايرانيين (الذين اكتسبوا الجنسية الكويتية) والذين اثروا فجاة عبر الزيادة في الايرادات النفطية وارتفاع الاسعار والذي كان على حساب ذوي الدخل المحدود وهم اليوم يضاربون بتجارة الاسهم من اجل تحقيق الربح السريع وهم المستفيدين من تشكيلة النظام الحاكم القبلية . ان هؤلاء هم الخلفية الاجتماعية التي تقف في مواجهة الشعب وفي مواجهة النضال الجماهيري الذي يقوده التجمع الديمقراطي الكويتي .

أما فئات الموظفين والحرفيين الذين ينتسبون الى دوائر حكومية أو مشاريع حكومية او شركات اهلية أو اجنبية فقد كانت الفئة الرئيسية التي تضررت بالتضخم النقدي الذي ساد العالم طيلة السنوات القليلة الماضية نظرا لمحدودية مداخيلها في وقت تتسع ازمة طاحنة تعصف بالمواد الغذائية والاستهلاكية والسكنية والخدماتية (طبية .. تعليمية .. الخ) . ان هذه الفئة هي المستهلك الرئيسي لبضائع السوق الكويتي المنتجة في دول أمريكا وأوروبا الغربية وبالتالي تلتهم كل قدراتهم الشرائية المنخفضة .

أما طبقة العمال التي وفرت لها الصناعات الاستخراجية النفطية فرصا للتوسع والنمو قد أخذت تكتسب وعيا تدريجيا من خلال النضال من أجل حقوقها المهنية والاجتماعية عبر الاضرابات التي قادها الاتحاد العام لنقابات الكويت والذي أخذ يلعب دورا تحريضيا أكثر فأكثر عبر النضال السياسي ضد النهب الامبريالي وضد الاستحواذ الكلي على الحكومة من قبل السلطة القبلية اضافة لشبح البطالة والفقر وقلة الخدمات المقدمة اليهم لقد تعزز وعيهم بالنضال وبانوا المحرك الفعلي للاحداث من اجل انتزاع حقوقهم النقابية والسياسية والديمقراطية . كما ان الازمة السكنية واضحة للعيان حيث يعاني ٣١ ٪ من غير الكويتيين من أزمة سكن حادة اضافة الى استمرار الانحدار في المعدلات العامة في حالة مقارنة بسيطة بين عامي ١٩٦٥ – ١٩٧٥ لغير الكويتيين ممن لهم سكن بحيث نجد أنها تسير نحو الاسوأ من حيث زيادة عدد الافراد الساكنين في الغرفة الواحدة وبزداد معدل التزاحم والتكدس في المسكن الواحد حيث ترتفع وتيره التصاعد من ٢،٧ في ١٩٦٥ الى ٢،٥ في عام ١٩٧٠ الى ٣ في عام ١٩٧٥ . اضافة الى ازمة الغذاء والمواد الاستهلاكية الضرورية وارتفاع أسعارها الجنوني ونعثر فشل التعليم حيث لا يحقق أيا من الهدف التعليمي المرسوم ولا حاجة البلاد للقوى العاملة .

ان هذه الخلفية الاجتماعية وأزمة السكن والمواد الغذائية وحالة التعليم زائد استشراء ظاهرة الفساد والمحسوبية واستهتار ابناء التجار والقبيلة الحاكمة بارواح المواطنين وكرامتهم (حيث تلعب المزارع الخاصة دورا كبيرا في سلب قيم المواطنين (دون رادع) هي العامل الحاسم فيما حدث من تململ جماهيري والذي يأخذ في التبلور اكثر فاكثر من ذي قبل وبانت الاحداث الراهنة تنقله من نضال (دواوين) وصحافة تسحر الى نضال حازم يأخذ سمات المبادرة الشعبية في الشارع ويتسم بالكفاح الجماهيري ضد الامبريالية سيما (الامريكية) والمطالبة بالديمقراطية التي تتجه الى (حكم ديمقراطي سليم ، السيادة فيه للشعب مصدر السلطات جميعا ، يصان فيه أمن الافراد ، وتحفظ فيه حرمته الشخصية ، وتطلق فيه حريات الاعتقاد والرأي والبحث العلمي وحق التعبير عن الرأي والقول والكتابة أو غيرها كما تكفل فيه حرية الصحافة والطباعة والنشر وحرية تكوين

الطائفية مرفوضة .. والديمقراطية النيابية هي الاهداف الامنية للجماهير المناضلة

الجمعيات والنقابات والتنظيمات السياسية وحق الاجتماع والعمل على الغاء كافة القوانين المقيدة للحريات والمنافية لروح ونصوص الدستور ومحاربة كافة التجاوزات القانونية والدستورية ، والعمل على تطوير القوانين والدستور من أجل توسيع المكاسب الديمقراطية وتعميق مفاهيمها) .

ان تطور الاحداث الاخيرة في الكويت سوف تتجذر أكثر فأكثر في حالة تجاهل النظام القبلي لطموحات الشعب الكويتي سيما وان النضال قد أخذ أشكالا متعددة (منشورات سرية . اشرطة كاسيت . تجمعات جماهيرية في الحسينيات والمساجد والمحلات العامة . تظاهرات) . وبانت المطالب الجماهيرية واضحة اذ تتجه في مؤشراتها ضد الامبريالية والصهيونية والرجعية العربية وقائدها الفعلي – نظام السادات ، وحلفائه في المنطقة المباشرين وغير المباشرين . ان الاحداث النضالية المتراكمة تشير الى بلور معلي سود قطاعات وتجمعات ثورية اخذت على عاتقها مهمة قيادة النضال من اجل محاربة الامبريالية وعملئها الكومبرادور النفطي والتجاري والحفاظ على عروبة الخليج وارساء دعائم الديمقراطية . ويبرز تنظيم التجمع الديمقراطي الكويتي كقوة نضالية فعالة تقود النضالات الجماهيرية نحو الاهداف التي اخذ على عاتقه تحقيقها والانتقال بالمجتمع الكويتي نحو (المهام التاريخية التي تلائم طبيعة المرحلة الراهنة) والتي (تتمثل في تكاتف وتلاحم جميع القوى والعناصر الحريصة على عودة الحياة الدستورية ، والغيورة على مصالح الشعب وحقه في المشاركة في حكم نفسه ، وانتهاج السياسات التي ترتضيها غالبيته عبر نظام ديمقراطي سليم) . ان التلويح بخطر الطائفية التي يتشبث به الحكام الكويتيون والاستنجاد بأجهزة قمعية معروفة من أجل القضاء على الحركة الجماهيرية الديمقراطية سوف لا تثير عند التجمع الديمقراطي الكويتي سوى المزيد من الاصرار على مواصلة النضال وزيادة فعالياته الثورية والديمقراطية من أجل ترسيخ الوجه الحقيقي للنضال الذي يخوض غماره بواسطة العمال والفئات الفقيرة من أبناء الشعب الكويتي .. ان التطورات اللاحقة ستثبت ان النضال الديمقراطي هو بالاساس لصالح الجماهير الشعبية ولصالح الحركة الوطنية العربية . وبات من مهام التجمع الديمقراطي الكويتي مواصلة النضال الوطني والديمقراطي بمختلف الوسائل والاساليب من أجل حياة أفضل لأبناء الكويت ومن أجل اسهام فعلي في تجاوز مؤامرة كامب ديفيد على المستوى العربي وتجاوز نتائجه الخطيرة ، فالنضال الحازم والفعلي هو الذي يخلق التنظيم الشعبي الضمانة الرئيسية لديمومة الحياة الديمقراطية والنيابية في الكويت وهو الحاسم الفعلي من تجاوزات النظام القبلي الحاكم الذي ما فتىء عن حل المجلس النيابي كلما نازعته رغبة التسلط أو طلبت منه قوى الاستعمار والرجعية المحلية ذلك .

ان تطوير التلاحم النضالي بين التجمع الديمقراطي الكويتي والحركة الوطنية العربية هو الدافع الرئيسي للوصول بالكويت الى جعله ساحة عربية فعلية تناهض الامبريالية وملحقاتها وبالتالي نجعل من (تفاعل التجمع الديمقراطي مع حركة الجماهير العربية وقواها الوطنية، هو الطريق الى تحرير فلسطين وبقية الاراضي العربية المحتلة والدفاع عن الوجود العربي في الخليج واقامة الوحدة العربية على اسس ديمقراطية شعبية) واصبح من مهام التجمع الكفاح وبفعالية اكثر عبر برنامج واضح كي يأخذ زمام المبادرة من أيدي بعض المناجرين في الدين من القوى المضادة للديمقراطية والذين يحاولون اضفاء لون طائفي وحتى دور قومي مضاد للعرب – على الحركة النضالية الدائرة رحاها في الكويت اليوم من أجل أن يكون طليعة فعلية للمجتمع والمستقبل الكويتيين . فالكويت تقف اليوم اكثر من أي وقت مضى على مفترق طرق . اما بقاءها تحت نظام أبوي وقبلي دكتاتوري يمارس هيمنته تحت صيغ مختلفة رئاسة دون رقيب أو حسيب أو التطوير باتجاه الحكم النيابي الديمقراطي الحقيقي .

ان معاداة الحركة الديمقراطية في الكويت تنبع من ممارستها الفعلية والحقيقة للنضال من أجل تحقيق كل الاهداف المطروحة في البيان التأسيسي للتجمع الديمقراطي الكويتي الذي هو المؤشر الحقيقي للاتجاهات العاملة التي رسمها التجمع والتي تمثل الاماني الفعلية لتطلعات الشعب الكويتي المناضل .

■

تونس :

مؤتمر الحزب الحاكم : نفس الوجوه ، نفس المناصب ، وتكريس للديكتاتورية

المؤتمر العاشر للحزب الدستوري التونسي الحاكم انتهى الاسبوع الماضي باعادة توزيع المناصب ذاتها على الاشخاص انفسهم مع بعض التبديلات . وقد انتخبت لجنة مركزية جديدة من ٩٠ عضوا و ١٠ اعضاء ردفاء من أصل الـ ٨٥٠ عضوا الذين شاركوا في المؤتمر . وسيقوم الرئيس بورقيبة بتعيين أعضاء المكتب السياسي من اللجنة المركزية المنتخبة .

أما الجديد على صعيد التعيينات واسناد المهام ، فقد تمثل في الاجماع على انتخاب الهادي نويره – رئيس الوزراء – عضوا في اللجنة المركزية الجديدة كمقدمة لوصوله الى المكتب السياسي ، ثم الى خلافه بورقيبه ، كما لمح هذا الاخير . كذلك انتخب جميع اعضاء المكتب السياسي السابق والوزراء الحاليون وبسهم محمد الصياح مدير الحزب . وانتخب أيضا النيجاني أديب الرئيس اللاشرعي للاتحاد العام التونسي للشغل الذي عين في هذا المنصب بعد احداث كانون الثاني ١٩٧٨ . وأقصي عن جميع المناصب الحزبية الوزراء الثلاثة الذين استقالوا في العام ١٩٧٨ بعد اشتداد الصراع بين السلطة والنقابات .

وبعد اختتام اعمال المؤتمر استقبل بورقيبة الاعضاء المشاركين ، ووجه اليهم تحيه خاصه الى رئيس وزرائه الهادي نويره الذي « ينال ثقته الكبيرة » . وقد وجد المراقبون في هذه التحية اشاره الى كون نويره هو المرشح لخلافة الرئيس التونسي في حال خلو منصب رئيس الدوله خاصة انه يحتل منصب الامين العام للحزب الحاكم ورئاسة الوزراء في نفس الوقت ، وانه أتيت خلال اضطرابات عام ١٩٧٨ شراسة دفاعه عن النظام القائم حين أمر الجيش بالتصدي للمتظاهرين بدباباته ومدافعه وأوقع في صفوفهم اكثر من ٣٠٠ شهيد ، واعتقل اكثر من ثلاثه الاف مواطن .

أما القرار الذي لم يفاجيء أحدا ، ووافق عليه اعضاء المؤتمر بالاجماع طبعا ، هو اعتبار الحزب الدستوري الحاكم الحزب الوحيد المسموح به ، « نظرا لما سيسه بعد الاحزاب من انقسام » ، وتكريس السياسه الاقتصادية التي سبحها وتخطط لها الهادي نويره ، والتي كانت الاضطرابات احدى نتائجها المباشره .

بقي ان الرئيس التونسي ، هل أن بدأ خطابه بالمناسبة ، طمأن جماهير الشعب التونسي الكادح الى التحسن الكبير في صحته ، ووعدهم بحضور المؤتمر العادم في العام ١٩٨٤ ؟؟!